



أفادت مصادر عسكرية أميركية بأن إدارة الرئيس باراك أوباما وافقت على خطة مبنية على الاقتراحات التي قدمها أخيراً رئيس الأركان الأميركي الجنرال مارتن ديمبسي من أجل التعامل مع الوضع السوري.

وتعتمد هذه الخطة وفق المصادر على تنفيذ خيارين من الخيارات الخمسة التي اقترحها ديمبسي، وهما تزويد الثوار بالعتاد والسلاح وتدميرهم خارج سوريا في مرحلة أولى، ومن ثم إنشاء منطقة آمنة على الحدود السورية إما في الشمال أو الجنوب أو كلاهما.

وتعتقد المصادر بأن الاتجاه هو لإعطاء أولوية لجبهة الجنوب والتركيز على إعداد كتائب من الثوار تكون مدربة تحت إشراف أمريكي ومجهزة بعتاد توفره الإدارة الأميركية وحلفاؤها من أجل السيطرة على المنطقة الممتدة على طول الحدود مع الأردن بعمق يصل حتى أربعين كيلومتراً لتكون منطقة آمنة يتجمع بها الثوار والمدنيون، ما يخفف جزءاً كبيراً من العبء الكبير الذي بات اللاجئون السوريون يشكلونه على الأردن.

ويبدو أن القيادة الأميركية تولي أهمية أكبر للجبهة الجنوبية، لسبعين أساسيين:

قلة عدد المقاتلين الإسلاميين فيها، وقربها من العاصمة دمشق مقارنة بالجهتين الشمالية أو الشرقية.

وتريد واشنطن أن تضمن عدم وقوع الأسلحة التي سترسلها للثوار في أيدي القوى السلفية والمنتشرة في شكل كبير في شمال شرقي البلاد.

ومرد ذلك القيود الكبيرة التي وضعتها الأردن بنجاح على تنقل الإسلاميين عبر حدوده، مقارنة بالوضع على الحدود مع كل من تركيا والعراق.

ويعتقد معظم المحللين الغربيين بأن دمشق تشكل مركز ثقل النظام وبأن السيطرة عليها أو على أجزاء كبيرة منها سيضعف

نظام الرئيس بشار الأسد في شكل كبير، ويوفر للثوار مكانة جيدة على طاولة المفاوضات. وبات واضحًا للقوى الغربية والعربية المؤيدة للثوار أن النظام وحلفاءه الإيرانيين والروس يسعون إلى تسجيل أكبر حجم من المكاسب على الأرض قبل مؤتمر «جنيف - 2»، من أجل توفير أساس صلب للنظام للتفاوض وضمان استمراره في أي سيناريو مستقبلي لسوريا.

وعليه يجري العمل على تطبيق استراتيجية مماثلة من جانب الثوار وحلفائهم. إلا أن العراقيين باتوا يلاحظون اختلافاً في وجهات النظر بين الغرب وحلفائه العرب. ((إذ إن الغرب يجد التوصل إلى اتفاق لا يكون فيه أي من الطرفين منتصراً في شكل كامل، ما يؤدي إلى ولادة دولة ذات نظام فيديرالي تقسم المناطق السورية بموجبه إلى أقاليم سنية وعلوية وكردية، كما هي الحال في العراق.))

ويشكل الموقف الغربي أحد أسباب محدودية الدعم العسكري الغربي للثوار وموافق مسؤوليه المتناقضة حول الموضوع. في حين ترفض القوى العربية هذا السيناريو وتسعى إلى تسلیح المعارضة ودعمها من أجل قلب المعادلة، بالحفاظ على وحدة البلاد في ظل نظام مركزي ذات بعد عربي ومعاد لإيران.

وأدّى هذا الخلاف الغربي - العربي إلى تأخير وصول أي مساعدات عسكرية نوعية للثوار أو إنشاء مناطق حدودية آمنة، وأُوجّد فراغاً في الساحة السورية سمح للقوى الجهادية والسلفية بالتخلف في مناطق الثوار وتثبيت نفسها، ما زاد من تعقيد الأزمة للغرب والعالم.

ويتوقع المراقبون أن تسرع واشنطن من و蒂رة مساعدتها وتنفيذ خطتها خلال الأسابيع المقبلة، وذلك بعد تصاعد لهجة الانتقادات للإدارة الأميركيّة من مسؤولين وخبراء أميركيّين، كان آخرهم الدكتور أنطونيو كوردسمان، رئيس قسم أبحاث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، إذ قال إن على واشنطن أن تتحرك بسرعة من أجل حماية المدنيين ومصالحها عبر تدخل عسكري مدروس في سوريا.

وانتقد كوردسمان الدراسة التي أعدّها ديمبسي، والتي افتقرت إلى أمر مهم وهو «تحديد مساوئ عدم تدخل أميركا عسكرياً في سوريا».

وتتوقع المصادر العسكرية الأميركيّة أن تشهد الساحة السورية في شكل خاص والمنطقة في شكل عام تطورات مهمة ابتداء من أيلول/ سبتمبر المقبل، تظهر معالمها في جنوب سوريا على رغم بروز إنجازات للثوار في الشمال.